

إختبارنظرية تعادل القوة الشرائية في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري-دراسة قياسية-
خلال الفترة 1990/01 إلى 2017/06

د بن زاير مبارك
أستاذ محاضر
جامعة طاهري محمد بشار
benzairmebarek@yahoo.fr

عبود عبد المجيد
طالب دكتوراه
جامعة طاهري محمد بشار
madjidavicenne@yahoo.fr

Abstract: The aim of this study is to try to explain changes in official exchange rate in Algeria through the purchasing power parity theory of Kassel, during the period from January 1990 to June 2017 using the cointegration of Johansen and the causality of Ganger. The study showed by testing the long-term relationship between the study variables The official exchange rate that represents the value of the currency abroad with the consumer price index, which represents the value of the currency locally, The absence of long-term integration and the absence of a causal relationship in both directions and thus the mismatch of the hypotheses of this theory on the reality of the Algerian economy.

Key words: Exchange rate, Algerian dinar, Consumer price index, Cointegration .

(JEL) Classification : F31.C22

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تفسير تغيرات سعر الصرف الرسمي في الجزائر من خلال نظرية تعادل القوة الشرائية لكاسل، خلال الفترة من جانفي 1990 إلى جوان 2017، باستعمال اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن والسببية لغرانجر، وقد بينت الدراسة من خلال اختبار العلاقة طويلة المدى بين متغيري الدراسة سعر الصرف الرسمي والذي يمثل قيمة العملة في الخارج مع مؤشر أسعار الاستهلاك والذي يمثل قيمة العملة في الداخل، إلى عدم وجود تكامل في المدى الطويل وعدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين و بالتالي عدم تطابق فروض هذه النظرية على واقع الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الدينار الجزائري، مؤشر أسعار الاستهلاك، التكامل المتزامن .

رموز **jel:** C22،F31

مقدمة:

يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف تبعا لعاملي العرض والطلب على العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وهذا حسب نظام الصرف المتبع وتدخل السلطات النقدية، وفي هذا السياق توجد العديد من النظريات التي تبحث في تفسير سعر الصرف وتغيراته، ومن بين هذه النظريات نذكر نظرية تعادل القوة الشرائية المنسوبة إلى الاقتصادي السويدي كاسل الذي يرى أن سعر أي عملة يتحدد وفقا للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية. وفي محاولة منا لإختبار صحة فرضيات هذه النظرية على الإقتصاد الجزائري نقوم بصياغة الإشكالية التالية:

هل يمكن تحديد سعر صرف الدينار الجزائري حسب نظرية تعادل القوة الشرائية ؟
فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة طويلة المدى بين المتغيرين الاقتصاديين سعر الصرف الرسمي ومؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر.

- توجد علاقة سببية في الاتجاهين بين سعر الصرف الرسمي ومؤشر أسعار الاستهلاك.
أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على سعر الصرف و نظرية تعادل القوة الشرائية

- دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف في الجزائر.

- توضيح ما إن كان سعر صرف الدينار الجزائري يتحدد على أساس المستويات المحلية والأجنبية الأسعار.

المنهج المستخدم في الدراسة:

اعتمدنا المنهج الوصفي والتحليلي في الإطار النظري للدراسة، ثم المنهج القياسي عند اختبار صحة فرضيات نظرية تعادل القوة الشرائية على الإقتصاد الجزائري .

المحور الأول: الإطار النظري لسعر الصرف و نظرية تعادل القوة الشرائية

1- سعر الصرف:

1-1 تعريف: يقصد بسعر الصرف في بلد ما ذلك المعدل الذي يتم بموجبه تبادل عملة مع عملات باقي دول العالم، أي عدد الوحدات التي تدفع من عملة بلد ما مقابل الحصول على وحدات من عملات البلدان الأخرى.¹

2-1 أشكال سعر الصرف:²

أ- سعر الصرف الاسمي : يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي بأنه مقياس لقيمة عملة بلد ما يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر ، حيث تتحدد هذه الأخيرة على أساس تعادل عنصري الطلب والعرض عليهما في سوق الصرف الأجنبي في لحظة زمنية ما ، وبهذا يتغير بتغير الطلب والعرض حسب نظام سعر الصرف المعمول به في البلد .

ب- سعر الصرف الحقيقي: يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فهو بذلك يأخذ بعين الاعتبار مستوى الأسعار في البلدين، ويفيد أصحاب القرار من المتعاملين الاقتصاديين ويحسب وفق المعادلة:

$$E_t = E \cdot P^* / P$$

حيث:

E : سعر الصرف الاسمي

E_t : سعر الصرف الحقيقي

P^* : سعر المنتج الأجنبي بالعملة الأجنبية

P : سعر المنتج المحلي بالعملة الوطنية

ج- سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف لعملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية.

د- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو سعر الصرف الفعلي الاسمي بعد خضوعه إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية ، وهو مؤشر ذو دلالة على تنافسية البلد تجاه

الخارج ، كونه يأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين معدل التضخم للدولة والمتوسط المرجح لمعدلات التضخم الأجنبية .

1-3. أنظمة سعر الصرف: يعرف نظام الصرف بأنه مجموعة القواعد المحددة لتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف بغرض التأثير على سلوك سعر الصرف، ويضم أنظمة ثابتة، وسيطة ومرنة.

أ. أنظمة الصرف الثابتة: و تمثل نظم لربط العملة النقدية المحلية مع عملة صعبة أجنبية بمعدل تكافؤ ثابت وفي مثل هذا النظام فإن المعدلات تكون ثابتة أو يمكنها كذلك التقلب في داخل مساحة ضيقة.و تصنف إلى أنظمة الربط المحكم (الدولة ، مجالس العملة والإتحاد النقدي) والتثبيت التقليدي (الربط بعملة أخرى والربط بسلة العملات) .

ب.أنظمة الصرف الوسيطة : وهي تلك النظم الهجينة التي تجمع بين بعض خصائص النظم الثابتة والمرنة، و تتمحور فكرتها الرئيسية في وجود قيمة ركز ثابت لسعر صرف مع السماح بتحركه حل هذه القيمة في ظل حدود معينة. .

ج. أنظمة الصرف المرنة: تتم التسوية في نظام الصرف المرن أو العائم، في السوق على أساس الحركة الحرة للعرض والطلب. لكن في الحياة العملية تتدخل البنوك المركزية في بعض الحالات³ ، ويعتبر التعويم حراً إذا لم تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية أو تتخذ قرارات اقتصادية مدفوعة باعتبارات تتعلق بسعر صرف عملتها⁴ ، حيث تتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المؤشرات الاقتصادية وتضم هذه الأنظمة كل من التعويم المدار والتعويم الحر.

2- نظرية تعادل القوة الشرائية

1-2 ماهية نظرية تعادل القوة الشرائية:

تعزى هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي كاسل (CASSEL) الذي قدّم دراسة وافية حول العلاقة بين القوة الشرائية وسعر الصرف وذلك سنة 1923 في كتاب بعنوان " النقود والصرف بعد عام 1914"⁵، وقد خرج بنظريته "تعادل القوة الشرائية" التي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها

الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى وذلك بعد تحويلها إل عملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل.⁶ أي أن العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة أي دولة أخرى تتحدد وفقا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين.⁷

لشرح هذه النظرية نفرض أن نفس المجموعة من السلع سعرها في اليابان 10000 ين وفي الولايات المتحدة 100 دولار. و لنفرض أن سعر الصرف للدولار يساوي 100 ين، ما الذي يحصل إذا اختلف معدل التضخم بين البلدين؟ ولنفرض أن معدل التضخم في الولايات المتحدة بات يشكل 10 %، بينما في اليابان 35 %، للتذكير نشير أن نظرية تعادل القوة الشرائية تفترض أن أسعار الصرف تتعادل لتوازن التفاوت في معدلات التضخم بين الدول التي تتجر فيما بينها بطريقة يستعيد معها ميزان المدفوعات توازنه ، وبناءً على ما تقدم من تغير في معدلات التضخم سوف يكون سعر الصرف الجديد بين العملتين التالي:⁸

$$\text{سعر الصرف الجديد} = \frac{\text{مؤشر الأسعار في اليابان}}{\text{مؤشر الأسعار في الولايات المتحدة}} \times \text{سعر الصرف في سنة الأساس (St-1)}$$

$$\text{سعر الصرف الجديد} = 100 \times \frac{135}{110}$$

$$\text{سعر الصرف الجديد} = 122.72 \text{ ين/دولار}$$

2-2 فرضيات نظرية تعادل القوة الشرائية:⁹

- يفترض حرية التبادل التجاري بين دولتين (الذي يترجم بغياب الرقابة الإدارية، غياب حقوق الجمارك وأعباء التبادل) حيث يصبح سعر الصرف بينهما معتمدا على ما يمكن أن تقتنيه من سلع وخدمات عملة كل واحدة منهما في الداخل.
- كما تقوم فكرة كاسل على أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القدرة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في بلد آخر، وهذا بعد القيام بتحويل العملة المعنية لعملة البلد الآخر وفقا لسعر الصرف السائد و المحقق للتبادل.

- تفترض النظرية أنه في حالة ما إذا أصيب اقتصاد دولة ما بالتضخم و نقصت القوة الشرائية لنقده فإن قيمة عملة الدولة الثانية تنخفض أيضا بنفس النسبة و نفس الشيء إذا ما ارتفعت الأسعار.

3-2 صيغ نظرية تكافؤ القوة الشرائية:

أ. الصيغة المطلقة:

تقول النظرية في صورتها المطلقة أن سعر الصرف أي عملة مقوماً بوحدات من عملات أخرى يتوقف على القوة الشرائية للعملة كل في بلدها، ومن تمّ يتحدد سعر الصرف باستخراج النسبة بين مؤشرات الأسعار (الأرقام القياسية للأسعار) في البلدان المختلفة ،ويكون سعر صرف أي عملة يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار في بلدي العملةين.¹⁰
أي أن سعر الصرف التوازني لعملةين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار وعليه :

$$Et = \frac{Pt}{Pt^*}$$

حيث أن :

Et : سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية .

Pt : مستوى الأسعار المحلية .

Pt^* : مستوى الأسعار الأجنبية.

ب. الصيغة النسبية: تنص النظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر صرف التوازن من لحظة إلى أخرى ، فنقول أن سعر التوازن سوف يتحقق عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار ، وإذا وجدت معدلات مختلفة من التضخم المحلي فإن سعر الصرف سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات.¹¹

إذا كان سعر الصرف التوازني بين الين والدولار في فترة الأساس، هو 1 ين = 2 دولار، ثم حدث تغيرات في القوة الشرائية للين أو الدولار أو كليهما معا في فترة لاحقة فان سعر الصرف التوازني بينهما في هذه الفترة اللاحقة لابد و أن يختلف عنه في فترة الأساس، وذلك وما يتناسب مع ما

حدث من تغير في القوة الشرائية للعملتين في بلدهما. وعليه يكون سعر الصرف الجديد ممثلا
ب:

الرقم القياسي للأسعار

المحلية

سعر الصرف التوازني الجديد = سعر صرف التوازن في فترة الأساس x

الرقم القياسي للأسعار

الأجنبية

سعر الصرف التوازني الجديد = سعر صرف التوازن القديم x نسبة تغير سعر الصرف .

نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي - نسبة التضخم الأجنبي .

4-2 الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية :

قام الكثير من الباحثين باختبار مدى صحة سريان هذا المبدأ بين الدول المختلفة. وقد جاءت نتائج هذه الدراسات غير قاطعة. فقد وجد أن مبدأ التعادل يميل إلى الانطباق على البيانات طويلة الأجل وكذلك في الفترات التي تشهد معدلات تضخم عالية. ولكن في حالة فترة زمنية قصيرة الأجل تبين أن هنالك انحرافات كبيرة عن مبدأ تساوي القوة الشرائية.¹² حيث تعرضت هذه النظرية لكثير من النقد و التحليل و المناقشة و من أهم هذه الانتقادات نجد:¹³

- اعتماد هذه النظرية على استخدام الأرقام القياسية للتعبير عن تغيرات القوة الشرائية ويلاحظ أن هناك أرقام قياسية متعددة وكلها تعبر عن تغيرات المستوى العام للأسعار ولم تحدد أي من هذه الأرقام يعتمد عليه في تقدير سعر الصرف.
- صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لفترة قادمة في المستقبل تزيد عن السنة .
- صعوبة اختيار فترة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار .
- لا تسمح النظرية باستبعاد تغيرات الأسعار التنافسية اللازمة لخفض زيادة معدل تدفق رؤوس الأموال أو أسعار المنتجات المستوردة التي يوجد بديل محلي لها يغني عن استيرادها .
- تهمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة على تحديد سعر الصرف مثل مستوى الدخل وسعر الفائدة بين الدول، أثر المضاربة. إذ أن مستوى الدخل يعتبر من العوامل المؤثرة على الاستيراد ومن ثم يؤثر على طلب العملة الأجنبية في أسواق النقد .

المحور الثاني: تطور سعر الصرف ومؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر

1- تطور نظام الصرف و تسعيرة الدينار الجزائري:

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت بكل مرحلة من مراحل التنمية ، بداية من سعر الصرف الثابت، ثم الربط بسلة من العملات وصولاً إلى التعويم المدار لسعر الصرف .

1-1 نظام الربط بعملة واحدة (1964-1973): بعد الاستقلال مباشرة ، أصبحت الجزائر تابعة إلى منطقة الفرنك الفرنسي ، وكانت العملة قابلة إلى التحويل ، ومع الاقتصاد الهش آنذاك وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج تم اللجوء في سنة 1963 إلى مراقبة الصرف على كل العمليات ومع مختلف دول العالم. هذه الإجراءات كانت متبوعة بإنشاء العملة الوطنية - الدينار- في ابريل 1964 والذي تم تحديده ب 180 ملغ من الذهب الخالص. فحل الدينار محل الفرنك الجديد بتعادل $FN1=DA1$ ¹⁴ . حيث تبنت الجزائر نظام الصرف الثابت لأنه خلال هذه الفترة كان النظام النقدي يعتمد اتفاقيات بريتن وودز. بقي سعر صرف الدينار ثابتاً إلى غاية 1969 تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 11.10%، و استمر ربط الدينار بالفرنك رغم انه لم يتبعه عند التخفيض، وخلال هذه الفترة شرعت الجزائر في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي الذي يشترط استقرار أسعار الصرف، وبقيت العلاقة ثابتة بين الفرنك و الدينار 1 دينار يساوي 1.25 فرنك. كان من شأن هذا الارتباط نتيجة الضعف المتواصل للفرنك الفرنسي أن عرف الدينار انخفاضاً مستمراً ،مقابل أهم العملات للبلدان التي تتعامل الجزائر معها تجارياً ،ومع انهيار نظام بريتن وودز وإقرار مبدأ تعويم العملات أخذت الجزائر بنظام جديد لتسعيرة الدينار .

1-2 نظام الترويج بسلة عملات (1974-1987):

تم تحديد قيمة الدينار الجزائري خلال هذه المرحلة على أساس سلة مكونة من أربعة عشرة عملة من ضمنها الدولار الأمريكي؛ منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيح محدد على أساس وزنها في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات¹⁵ .

1-3 مرحلة تعديل الدينار الجزائري (1987-1994):

عقب الأزمة البترولية لعام 1986 والتي أرغمت الحكومة على تبني خطى سريعة من أجل تغيير وجهة النظام الاقتصادي إلى اقتصاد السوق، حيث أخذ موضوع استعادة الدينار الجزائري لقيمتها الحقيقية حصة الأسد من البرامج الإصلاحية فتم إدخال تعديل على معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المناخ من العملة الصعبة ولإجراء عملية التعديل، تبنت السلطة النقدية سياسة الانزلاق التدريجي للدينار من نهاية 1987 إلى بداية 1991، التي رافقتها جهود من أجل إعادة النظر في تحرير التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال، و بتاريخ 1991/09/30 ووفق لاتفاق مع صندوق النقد الدولي تم التخفيض ب 22%، وبموجب اتفاق آخر مع صندوق النقد في 1994/04/16 الذي أفضى بتخفيض ثاني بمقدار 40.17%. لتصل عدد الوحدات المقابلة للدولار الأمريكي إلى 36 دينار.¹⁶

4-1 المرحلة بعد 1994 :

تم تغيير سياسة التخفيضات نحو منهجية مبررة تكمن في انتهاج تقنية جلسات التسعير بالمزاد العلني في أكتوبر 1994 و إلى نهاية السنة الجارية في 1995 حيث يجتمع بمقر البنك المركزي يوميا بعدما كان أسبوعيا في بداية هذه التقنية كل من ممثلو البنوك التجارية و البنك المركزي العارض للعملة الصعبة ،ويتم من خلال هذه الجلسات تحديد سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار باعتباره عملة ارتكازية.¹⁷ ونظرا لأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف تم تأسيس سوق ما بين لبنوك في 1996/01/02 كبداية لتبني نظام التعويم الموجه و الذي من خلاله أصبح الدينار خاضع لقوى العرض والطلب في السوق بين كل من البنوك التجارية و البنك المركزي و المؤسسات المالية ،مع الحفاظ على حق البنك المركزي في التدخل من أجل حماية الدينار من التدهور. فبين 1995 و 1998 ارتفع سع الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بأكثر من 20%، وتبعه انخفاض يقدر ب 13% بين 1998 و 2001 وتواصل هذا الانخفاض إلى 2002.¹⁸ كما أقدم بنك الجزائر في 2003 على تخفيض قيمة الدينار بمعدل 2 % و5%، وهذا بغية الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق خاصة بعد اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي و الموازي في السوق. و خلال الأزمة العالمية لسنة 2008 قام بنك

الجزائر في ديسمبر من نفس السنة بتخفيض قيمة الدينار ليصل حدود 72.65 دج/\$، وهذا لأجل ضمان استقرار الاقتصاد الوطني وحمايته من آثار الأزمة. نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ جوان 2014، تعمد السلطات إلى إجراء خفض الدينار بغية رفع حصيلة مدا خيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها للدينار، حيث تراجعت قيمة الدينار من 80.58 دج/\$ في 2014 إلى 100.69 دج/\$ في 2015 بمعدل انخفاض قدره 25 % .

وتواصل الانخفاض خلال السداسي الأول من سنة 2016 ب 3.2%، كما أن اللجوء إلى مرونة سعر الصرف وتدخلات بنك الجزائر على مستوى السوق البينية للصرف قد سمحت لسعر صرف الدينار بأداء دوره كمتص للصدمات الخارجية. واعتبارا من الثلاثي الثالث من سنة 2016 عرف سعر صرف الدينار استقرارا مقابل الدولار في حدود 110 دج/\$ و تواصل هذا التوجه خلال الثلاثي الأول من سنة 2017.¹⁹

2- تطور مؤشر أسعار الاستهلاك و التضخم في الجزائر:

بعد أن كان تحديد الأسعار يتم إداريا من طرف السلطات العمومية، اتخذت هذه الأخيرة إجراءات بتحريرها وتركها تتحدد حسب ظروف السوق ابتداء من 1989 عن طريق القانون رقم 89/12 المؤرخ في 05/07/1989 وهو ما انعكس على ارتفاع مستويات التضخم خلال بداية هذه العشرية. ويظهر الجدول الموالي تطور معدلات التضخم و مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة 1990-2016 :

الجدول 1: تطور معدلات التضخم و مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر 1990-2016 (%)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
TINF	16.65	25.89	31.67	20.54	29.05	29.78	18.68	5.73	4.95
IPC	15.51	19.53	25.72	31.00	40.01	51.93	61.63	65.16	68.38
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
TINF	2.65	0.34	4.23	1.42	4.27	3.96	1.38	2.31	3.67
IPC	70.19	70.43	73.41	74.45	77.63	80.70	81.82	83.71	86.79
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
TINF	4.86	5.73	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92	4.78	6.40
IPC	91.01	96.23	100	104.5	113.8	117.5	120.9	126.7	134.8

المصدر: معطيات البنك الدولي من خلال الموقع <http://databank.albankaldawli.org>

شهدت معدلات التضخم في الجزائر مع بداية التسعينات ارتفاع كبير حيث وصل إلى 31.67 % سنة 1992 كأقصى حد له منذ الاستقلال، الأمر الذي يرجع إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية بسبب التوسع في الإصدار النقدي بهدف تمويل عجز الميزانية. ثم عرف تراجع كبير إلى أن بلغ 4.95 % سنة 1998، ليستمر في الانخفاض ووصل إلى معدل قياسي بلغ 0.34 % سنة 2000، ويفسر هذا الانخفاض بالإجراءات التي اتخذتها الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي كاستقرار الأسعار والتحكم في الإصدار النقدي وتقليص الموازنة. بينما نلاحظ ارتفاعه في 2001 إلى 4.23% بسبب الشروع في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي. وبعدها بدأ في التذبذب بين ارتفاع وانخفاض ليبلغ حدود 8.89% سنة 2012 وهو أعلى حد له خلال العشرية الأخيرة وذلك بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الطازجة ولتي ساهمت في رفع مستوى التضخم.

المحور الثالث: الدراسة القياسية

حسب كاسل فإن سعر أية عملة يتحدد وفقا للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، وعليه فإن مؤشر أسعار الاستهلاك يعكس تطور قيمة العملة في الداخل وسعر الصرف الرسمي يعكس تطور قيمة العملة على الصعيد الخارجي، فهما وجهان لعملة واحدة لدى سنعتمد على هذين المتغيرين الاقتصاديين في دراستنا .
باستعمال منهج القياس و من أجل اختبار صحة فرضيات نظرية تعادل القوة الشرائية في تحديد الدينار الجزائري، وذلك بقياس وجودية تكامل متزامن بين المتغيرين الاقتصاديين سعر

الصرف الرسمي و مؤشر أسعار الاستهلاك باستخدام وسائل إحصائية من بينها السلاسل الزمنية و التكامل المتزامن.

ومن أجل القيام بهذا الاختبار سنعتمد على المعطيات الشهرية المتحصل عليها من معطيات البنك الدولي وبنك الجزائر و الخاصة بتطورات أسعار الصرف الرسمية، ومعطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر الخاصة بمؤشر أسعار الاستهلاك، خلال الفترة الزمنية الممتدة من 01 جانفي 1990 إلى غاية جوان 2017، و باستعمال برنامج *E.VIEWS9* سوف نقوم بإدخال هذه المعطيات في شكل معطيات شهرية و نحاول استخراج النتائج و تحليلها من أجل معرفة ما إذا كان هناك تكامل متزامن في المدى الطويل لهذين المتغيرين الاقتصاديين.

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: من الضروري التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة و للكشف عن اختبار جذر الوحدة سوف نعتمد على اختبار ديكي فولر المتطور و فيليبس بيرون و النتائج مبينة في الجدول (2):
الجدول (2): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند مستوى معنوية 5%

اختبار ADF					
الاحتمال	النتيجة	Tt	Tc	مستوى الاختبار	السلسلة
0.6954	غير مستقرة	-3.42	-1.81	المستوى	TCH
0.0000	مستقرة	-3.42	-16.83	الفرق 1	
0.6778	غير مستقرة	-3.42	-1.85	المستوى	IPC
0.0000	مستقرة	-3.42	-16.23	الفرق 1	
اختبار PP					
الاحتمال	النتيجة	Tt	Tc	مستوى الاختبار	السلسلة
0.6704	غير مستقرة	-3.42	-1.86	المستوى	TCH
0.0000	مستقرة	-3.42	-16.83	الفرق 1	
0.6704	غير مستقرة	-3.42	-1.85	المستوى	IPC
0.0000	مستقرة	-3.42	-16.14	الفرق 1	

تم الاختبار بوجود قاطع و اتجاه عام عند مستوى معنوية 5%

المصدر: مخرجات *Eviews 9*

- السلسلتين مؤشر أسعار الاستهلاك و معدل سعر الصرف الرسمي مستقرة بعد إجراء الفرق الأول حسب نتائج الاختبارين، وبالتالي فهما متكاملتين من الدرجة الأولى (1).
2- اختبار التكامل المتزامن:
بعد التأكد من استقرارية السلسلتين الزمنيتين لسعر الصرف الرسمي ومؤشر أسعار الاستهلاك من نفس الدرجة (الأولى)، ننتقل إلى المرحلة الثانية وهي اختبار التكامل المتزامن، حيث نقوم في البداية باختبار استقرارية سلسلة البواقي وبدرجة أقل (الدرجة الصفر)، ثم ننتقل الى اختبار العلاقة بين المتغيرين في المدى الطويل عن طريق اختبار *Johansen*.
1.2 اختبار استقرارية سلسلة البواقي :

باستعمال برنامج *E.VIEWS* نحصل على نتائج اختبار (*ADF*) لسلسلة البواقي والمتمثلة في الجدول رقم (3).

الجدول (3) اختبار *ADF* للسلسلة البواقي الدرجة الصفر

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=16)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-16.65216	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.986284	
5% level	-3.423585	
10% level	-3.134762	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 11/15/17 Time: 10:58
Sample (adjusted): 1990M02 2017M06
Included observations: 329 after adjustments

المصدر : مخرجات *Eviews 9*

من خلال الجدول (3) نستنتج أن سلسلة البواقي مستقرة، ومتكاملة من الدرجة الصفر. 2.2 اختبار التكامل المتزامن بين المتغيرين *TCH* و *IPC* وتقدير العلاقة طويلة المدى بينهما: بعد التوصل إلى استقرارية سلسلة البواقي من الدرجة الصفر، نقوم باختبار التكامل المتزامن لتحديد العلاقة في المدى الطويل. وبالاعتماد على اختبار *Johansen* لإثبات هذه العلاقة من خلال الفرضيات :

✓ إذا كانت قيمة λ_{trace} المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة الجدولية عند درجة معنوية مقدرة ب 5% فإنه توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين .

✓ إذا كانت قيمة λ_{trace} المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة الجدولية عند درجة معنوية مقدرة ب 5% فلا توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين.

باستعمال برنامج *E.VIEWS* نحصل على نتائج اختبار *Johansen* الممثلة في الجدول رقم (4)
الجدول (4) اختبار *Johansen* بين المتغيرين *TCH* و *IPC*

Date: 11/15/17 Time: 11:24
Sample (adjusted): 1990M06 2017M06
Included observations: 325 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: TCH IPC
Lags interval (in first differences): 1 to 4

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.016167	5.348068	15.49471	0.7708
At most 1	0.000157	0.050959	3.841466	0.8214

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : مخرجات *Eviews 9*

من خلال نتائج الجدول (3-3) نلاحظ أن قيمة λ_{trace} المحسوبة 5.348068 وهي أصغر من القيمة الحرجة الجدولية عند درجة معنوية 5% المساوية ل 15.49471 ، وعليه بناء على نتائج الاختبار نستنتج لا توجد علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين المتغيرين *TCH* و *IPC* .

3. اختبار السببية لغرانجر (*Granger Causality test*):

السببية في الاقتصاد هي قدرة أحد المتغيرات في التنبؤ بمتغير آخر، حيث يركز على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها ومن خلال اختبار السببية لغرانجر تم الحصول على النتائج المتمثلة في الجدول رقم (5) كالتالي :

الجدول (5) اختبارالسببية لفرانجر بين المتغيرين *IPC* و *TCH*

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 11/15/17 Time: 11:41

Sample: 1990M01 2017M06

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
IPC does not Granger Cause TCH	328	2.25390	0.1066
TCH does not Granger Cause IPC		0.53937	0.5836

المصدر : مخرجات *Eviews 9*

- من خلال النتائج تبين عدم وجود علاقة سببية بين متغيري سعر الصرف الرسمي و مؤشر أسعار الاستهلاك عند مستوى معنوية 5% .
خلاصة:

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت بكل مرحلة من مراحل التنمية، فمنذ إصدار العملة الوطنية سنة 1964 كان الدينار مسير تسيير إداري مرتبط بالفرنك الفرنسي إلى غاية 1973 حيث تميز بالثبات والاستقرار، ومنذ سنة 1974 ربط بسلة من العملات (14 عملة) للبلدان الأكثر تعاملًا مع الجزائر طيلة فترة 1974- 1994، ميزتها الرقابة الصارمة على الصرف واحتكار الدولة للتجارة الخارجية. ثم تلتها بعد ذلك سلسلة من التخفيضات التي انتهت بالتخلي عن نظام الربط في أبريل 1994م معلنة بذلك عن إعطاء الدينار الجزائري شيء من المرونة، من خلال مجلس إدارة العملة والتي اعتبرت على أنها مرحلة تمهيدية لنظام التعويم المدار الذي تبنته الجزائر. وعند محاولتنا تفسير وتحديد سعر صرف الدينار الجزائري عن طريق نظرية تعادل القوة الشرائية وفرضياتها، تحصلنا على النتائج التالية:

- استقرار سلسلتي سعر الصرف الرسمي و مؤشر أسعار الإستهلاك بعد إجراء الفرق الأول
- عدم صحة الفرضية الأولى من خلال نتائج الاختبار تبين عدم وجود علاقة طويلة المدى بين سعر صرف الدينار الجزائري و مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر، وعليه فإن هذه النظرية غير قادرة على شرح تحركات سعر صرف الدينار الجزائري في المدى الطويل، مما يؤكد عدم صحتها على واقع الاقتصاد الجزائري الذي لا يتطابق وفروض نظرية تعادل القوة الشرائية.
- عدم صحة الفرضية الثانية نظراً لعدم وجود علاقة سببية حسب نتائج اختبار السببية لغرانجر.

الهوامش:

- ¹ ضياء مجيد الموسوي، تقلبات أسعار الصرف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 03 .
- ² عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص 104.
- ³ سعيد جايد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، الطبعة لأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 101 .
- ⁴ مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1997، ص 50
- ⁵ لعلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 154.
- ⁶ مدحت صادق، مرجع سابق، ص 129.
- ⁷ حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهران الشرق، القاهرة، 1998، ص 46.
- ⁸ بسام الحجار، "نظام النقد العالمي وأسعار الصرف"، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت 2009، ص 123-122
- ⁹ شعيب بونوة، خياط رحيمة، "سياسة سعر الصرف بالجزائر- نمذجة قياسية للدينار الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد الخامس، 2011، ص 124-125.
- ¹⁰ مدحت صادق، مرجع سابق، ص 129.

¹¹ نفس المرجع، ص 130 .

¹² طالب محمد عوض، « التجارة الدولية نظريات وسياسات »، الطبعة الأولى، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان الأردن، 1995، ص 385.

¹³ حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 47-48-49.

¹⁴ محمد بن بوزيان ، الطاهر زباني ، "الأورو و سياسة سعر الصرف في الجزائر"، دراسة مقارنة مع تونس و المغرب، الملتقى الدولي الأول حول الأورو، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر، 22/21 ماي 2002، ص 415 .

¹⁵ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2014، ص 157

¹⁶ بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، العدد الرابع، 2010، ص 77 .

¹⁷ د. سي محمد كمال ،عدم مساعرة سعر الصرف في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية ،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي بالجزائر، العدد 10 ، جوان 2016 ، ص 35 .

¹⁸ Talin Kokan Cheliane, «the equilibrium real exchange rate in a commodity Algeria's experience » IMF working paper, July 2005, p 05.

¹⁹ تدخل محافظ بنك الجزائر السيد محمد لوكال أمام مجلس الأمة، التطورات المالية و النقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، أبريل 2017 ، ص 10-11 .